مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة
ISSN 2572-0171
المجلد 09، العـدد: 02 (2025)،
ص 214- 232

Journal of Excellence for Economics and Management Research
ISSN 2572-0171
Vol 08, N°02 : (2025)
P 214-232

إصلاح نظام التقدير الضريبي في الجزائر عبر النمذجة الرقمية: دراسة حالة نموذج Redditometro الإيطالي

فاتح مناع [1] (*)

استاذ محاضر قسم أ المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

f.menaa@centre-univ-mila.dz

رابط ORCID: https://orcid.org/0009-0006-3912-1557

تاريخ الاستلام: 2025-08-21 **تاريخ القبول:** 2025-12-04 **تاريخ النشر:** 2025-12-17

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى تحليل مدى قابلية تكييف نموذج الدخل الافتراضي الرقمي Redditometro المعتمد في النظام الضريبي الإيطالي—والقائم على تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة — ضمن السياق الجبائي الجزائري، في ظل التحديات التي تفرضها محدودية فعالية نظام التصريح الذاتي وارتفاع مستويات التهرب الضريبي، يستعرض البحث المزايا التقنية والتنظيمية التي يوفرها النموذج الإيطالي، لاسيما في ما يتعلق بتعزيز أدوات الرقابة الجبائية وتقليص الفجوة الضريبية، ويقارنها بالإطار الجزائري من حيث البنية التحتية الرقمية، البيئة التشريعية، والقدرات المؤسسية ذات الصلة.

يقترح المقال خارطة طريق لتكييف تدريجي لهذا النموذج، تشمل مراحل تجريب محلية، وتحديثًا للإطارين القانوني والتقني، فضلًا عن تطوير كفاءات متعددة التخصصات ضمن الإدارة الجبائية، ويخلص إلى أن نجاح هذا التوجه يظل مشروطًا بتوافر بيئة مؤسساتية ملائمة تتسم بالشفافية، وتدعم الامتثال الطوعي، وتُعزز مبادئ العدالة الجبائية.

الكلمات المفتاحية: الدخل الافتراضي الرقميRedditometro ، التهرب الضريبي، الذكاء الاصطناعي، الرقابة الجبائية، النظام الضريبي الجزائري.

تصنيف JEL : H26 ؛ H21

(*) المؤلف المرسل

هذا العمل مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري 4.0 دولي.

المعرف الرقمي للمقال (doi): https://doi.org/10.34118/jeemr.v9i2.4414

Journal of Excellence for Economics and Management Research
ISSN 2572-0171
Vol 08, N°02 : (2025)
P 214-232

مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة
ISSN 2572-0171
المجلد 09، العـدد: 02 (2025)،
ص 214- 232

Reforming the Tax Assessment System in Algeria through Digital Modeling: A Case Study of the Italian Redditometro Model

Fateh Menaa (*) [1]

Doctor (Abdelhafidh Boussouf University Center, Mila, Algeria)

✉ f.menaa@centre-univ-mila.dz
ORCID (recommended) https://orcid.org/0009-0006-3912-1557

Received: 21/8/2025 **Accepted**: 4/12/2025 **Published**: 17/12/2025

Abstract:
this article aims to analyze the feasibility of adapting the digital synthetic income model *Redditometro*, adopted in the Italian tax system and based on artificial intelligence and big data analytics, within the Algerian fiscal context. This analysis is conducted in light of the challenges posed by the limited effectiveness of the self-declaration system and the high levels of tax evasion. The study examines the technical and institutional advantages offered by the Italian model, particularly in enhancing tax audit tools and reducing the tax gap, and compares these features with the Algerian framework in terms of digital infrastructure, legal environment, and institutional capacities.
The article proposes a roadmap for the gradual adaptation of this model, including localized pilot testing, updates to the legal and technical frameworks, and the development of multidisciplinary competencies within the tax administration. It concludes that the success of this approach depends on the establishment of an enabling institutional environment characterized by transparency, support for voluntary compliance, and reinforcement of tax equity principles.

Keywords: Digital Synthetic Income (*Redditometro*), Tax Evasion, Artificial Intelligence, Tax Audit, Algerian Tax System.
JEL Classification: H26; H21

* *Corresponding Author.*
This work is an open access article, licensed under a Creative Commons Attribution-Non-Commercial 4.0 International License.
Doi: https://doi.org/10.34118/jeemr.v9i2.4414

1. 1 مقدمة:

يُشكّل التهرب الضريبي أحد أبرز التحديات التي تواجه الأنظمة المالية في مختلف دول العالم، بالنظر إلى تأثيره المباشر على الموارد العمومية، وتهديده لمبدأ العدالة الجبائية والتوزيع العادل للأعباء الضريبية، وقد أظهرت التجارب الحديثة أن الطرق التقليدية في الرقابة الضريبية لم تعد كافية في بيئة اقتصادية تتّسم بالتعقيد، وتنامي الاقتصاد غير الرسمي، وتطور وسائل إخفاء الدخول الحقيقية.

في هذا السياق، لجأت بعض الدول إلى تبنّي نماذج مبتكرة ترتكز على تقنيات الذكاء الاصطناعي في معالجة وتحليل البيانات المالية والاجتماعية للأفراد، بهدف تعزيز فعالية الرقابة الضريبية، ومن بين أبرز هذه النماذج، يبرز **"نموذج الدخل المفترض الرقمي الايطالي" Redditometro**، الذي يستند إلى تقدير الدخل الفعلي للمكلّف بناءً على مؤشرات واقعية مثل أنماط الإنفاق، ومستوى المعيشة، والممتلكات الظاهرة، بدلًا من الاعتماد الحصري على التصريحات الذاتية، التي كثيرًا ما تفتقر إلى المصداقية أو الدقة.
وقد تميّزت التجربة الإيطالية في هذا الإطار باعتبارها إحدى التجارب الرائدة في توظيف النماذج الرقمية لمكافحة التهرب الضريبي، حيث قامت الإدارة الضريبية الإيطالية (Agenzia delle Entrate) بتطوير منظومة رقمية متقدمة تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة، تهدف إلى تقدير الدخل الحقيقي للمكلفين من خلال تتبع مؤشرات استهلاكهم ومستوى معيشتهم وممتلكاتهم. وقد مكّن هذا النظام من رصد التناقضات بين الدخل المصرّح به والأنماط المعيشية الفعلية، ما ساهم بشكل ملموس في تقليص مستويات التهرب الضريبي وتعزيز ثقافة الامتثال الجبائي.

وانطلاقًا من هذه التجربة، تطرح هذه الدراسة تساؤلًا محوريًا حول مدى **إمكانية تكييف هذا النموذج في السياق الجزائري**، في ظل التحديات التي يعرفها النظام الجبائي الوطني، وضرورة تحديث أدوات المراقبة الجبائية بما يواكب التحولات الرقمية والاقتصادية الراهنة.

1.1. إشكالية البحث:

انطلاقًا من أهمية النموذج الإيطالي في مكافحة التهرب الضريبي، تنبثق الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن تكييف نموذج "الدخل المفترض"، كما طُبّق في التجربة الإيطالية، لمكافحة التهرب الضريبي في الجزائر؟

وهذا ما يطرح تساؤلات فرعية ممكن إجمالها فيما يلي:

- ما الأسس التقنية والقانونية التي بُني عليها نموذج الدخل المفترض في إيطاليا؟
- ما مدى فاعلية هذا النموذج في الحد من التهرب الضريبي؟
- ما التحديات البنيوية والتقنية التي قد تعيق تكييف هذا النموذج في الجزائر؟
- ما المتطلبات الأساسية اللازمة لاعتماد نموذج مماثل في البيئة الجزائرية؟

2.1. أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى الإسهام في تطوير الفهم النظري والتطبيقي لمكافحة التهرب الضريبي من خلال نموذج الدخل المفترض، وذلك عبر تحقيق الأهداف الآتية:

- **تأصيل المفهوم النظري لنموذج الدخل المفترض**، من خلال تحديد أسسه العلمية، ومبادئه التقنية، وإطاره القانوني ضمن سياسات الإدارة الضريبية الحديثة.
- **تحليل التجربة الإيطالية في تطبيق نموذج الدخل المفترض**، وتقييم مدى نجاعته كأداة مدعومة بتقنيات الذكاء الاصطناعي في الكشف المبكر عن حالات التهرب الضريبي وتعزيز الامتثال الجبائي.
- **رصد التحديات البنيوية والتقنية والتشريعية التي تواجه الإدارة الضريبية الجزائرية** في ما يتعلق بتقدير الدخول الحقيقية للمكلّفين واعتماد آليات فعالة للمراقبة.
- **استكشاف إمكانية تكييف النموذج الإيطالي في السياق الجزائري**، في ضوء خصوصيات النظام الجبائي الوطني، والواقع المؤسساتي، ومدى جاهزية البنية الرقمية.
- **اقتراح إطار تحويلي مبدئي لتبني نموذج الدخل المفترض في الجزائر**، يستند إلى مقاربة تدريجية تزاوج بين الاعتبارات التقنية والضوابط القانونية، ومتطلبات الثقة بين الإدارة والمكلف الضريبي.

3.1. أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في كونه يسلط الضوء على واحدة من أبرز القضايا الاقتصادية والمالية التي تواجهها الدول النامية، وهي مكافحة التهرب الضريبي، عبر تبني تقنيات حديثة ونماذج تحليلية متقدمة مثل نموذج "الدخل المفترض". ويتمثّل إسهام البحث في عدة أبعاد رئيسية:

- **الأهمية النظرية**

يسهم البحث في تعميق الفهم العلمي لمفهوم نموذج الدخل المفترض وآليات عمله، من خلال استعراض التجربة الإيطالية الرائدة التي تمثل نموذجًا متقدمًا في توظيف الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة في مجال مكافحة التهرب الضريبي، كما يعزز البحث البنية المعرفية للدراسات المتعلقة بالحوكمة الضريبية والمالية العامة.

- **الأهمية التطبيقية**

يعالج البحث تحديات حقيقية تواجه النظام الضريبي الجزائري، عبر استكشاف مدى إمكانية تكييف نموذج الدخل المفترض مع الخصائص الاقتصادية والمؤسسية المحلية، وهو ما قد يساهم في تطوير آليات أكثر فعالية للكشف المبكر عن التهرب الضريبي وتحسين أداء الإدارة الضريبية، وبالتالي تعزيز الموارد المالية للدولة.

- **الأهمية الاستراتيجية**

يتيح البحث فرصة لتقديم توصيات استراتيجية تستند إلى تحليل مقارن يجمع بين التجربة الإيطالية والجزائرية، مما يوفر إطارًا عمليًا لعملية الإصلاح الضريبي في الجزائر في ظل التحولات الرقمية الراهنة، ويساهم في رسم سياسات جبائية مستدامة تتواءم مع متطلبات الشفافية والعدالة الضريبية.

4.1 .فرضيات البحث:

بناءً على الإطار النظري والهدف التحليلي للبحث، تفترض الدراسة ما يلي:

- **الفرضية الأولى:**

يمكن لتبني نموذج دخل مفترض ذكي في الجزائر أن يُحسن الامتثال الضريبي ويُقلص الفجوة الجبائية.

- **الفرضية الثانية:**

تواجه الجزائر معوقات تقنية وتشريعية وبنيوية تعيق التطبيق المباشر لنموذج الدخل المفترض دون تكييفه مع السياق المحلي.

- **الفرضية الثالثة:**

تُعد إمكانية تكييف نموذج الدخل المفترض في الجزائر ممكنة شريطة تحديث البنية الرقمية والتشريعية وتعزيز القدرات المؤسسية.

- **الفرضية الرابعة:**

يسهم تطبيق نموذج دخل مفترض مكيّف في تحسين الامتثال الضريبي، وزيادة الإيرادات، وتعزيز العدالة الجبائية.

2. تعريف التهرب الضريبي:

يُعد النظام الضريبي ركيزة أساسية لمالية الدولة الحديثة، حيث تُستخدم الضرائب في تعبئة الموارد وتمويل الإنفاق وتحقيق الاستقرار. غير أن فعالية هذا الدور تتوقف على مدى التزام المكلفين، في حين يُشكل التهرب الضريبي عائقًا رئيسيًا، لما يسببه من تآكل في الوعاء الضريبي، واختلال في توزيع الأعباء، وتراجع الثقة في النظام.

وقد أثار التهرب الضريبي نقاشًا واسعًا في الأدبيات المالية والاقتصادية، نظرًا لتعقيده وتعدد أبعاده القانونية والسلوكية، مما يفرض ضرورة تمييزه بدقة عن مفاهيم قريبة مثل الغش الضريبي والتجنب الضريبي، وتشير الدراسات الدولية إلى أن التهرب الضريبي لا سيما في الاقتصاد النقدي، يُعد من أبرز مصادر الفجوة الضريبية؛ إذ يُقدّر أنه يُسهم بأكثر من ربع هذه الفجوة على المستوى الفيدرالي، بما يعادل أكثر من 100 مليار دولار سنويًا. وتُعزى النسبة الأكبر من هذه الخسائر إلى الأفراد العاملين لحسابهم الخاص، الذين يُشكلون نحو 122 مليار دولار من ضرائب الدخل غير المدفوعة، إلى جانب 57 مليار دولار ناتجة عن ضريبة العمل الحر غير المُبلّغ عنها، ما يجعل عدم امتثال المشاريع الصغيرة مسؤولًا عن قرابة 179 مليار دولار، أي نحو 40% من إجمالي الفجوة الضريبية في الولايات المتحدة. وتُترجم هذه الأرقام إلى خسائر كبيرة في الإيرادات العامة، تُهدد عدالة النظام الضريبي وكفاءته (kathleen T. , 2013, p. 03)

وهنا يشير Lamaj (2023) إلى أن التهرب الضريبي يُعد من الظواهر المعقدة التي يصعب حصرها ضمن تعريف واحد جامع، سواء من المنظور النظري أو من حيث التطبيق العملي، وذلك بالنظر إلى تنوع أشكاله وتعدد ممارساته. ورغم هذا التعقيد، فإن أحد أكثر التعريفات دقة يُعرّف التهرب الضريبي بأنه سلوك مخالف للقانون، يتمثل في امتناع المكلف عن التصريح الكلي أو الجزئي بمداخيله الناتجة عن العمل أو رأس المال، مما يجعله عرضة للعقوبات الإدارية أو القضائية من قبل الجهات المختصة(Lamaj, 2023, p. 03)

وفي هذا السياق، يضيف كل من(2017) Saxunová & Szalai أن التهرب الضريبي يُعد ظاهرة تنطوي عمومًا على ترتيبات غير قانونية تهدف إلى إخفاء الالتزام الضريبي أو تجاهله، بحيث يدفع المكلف ضريبة أقل مما يفرضه عليه القانون، من خلال حجب الدخل أو المعلومات ذات الصلة عن السلطات الجبائية . (Saxunova & szalia, 2017, p. 02)

وهنا يُميز كل من (2017) Alleyne & Harris بين مفهومي التجنب الضريبي والتهرب الضريبي، حيث يشير التجنب إلى لجوء المكلف إلى وسائل قانونية لتقليص العبء الضريبي، كاستغلال الثغرات أو الامتيازات المنصوص عليها في التشريعات الجبائية، في المقابل فإن التهرب الضريبي يتمثل في استخدام وسائل غير قانونية تهدف إلى تقليل الالتزام الضريبي بصورة مخالفة لأحكام القانون (Alleyne & Harris, p. 03; Alleyne & Harris; Alleyne & Harris)

ويضيف Alabede et al. (2011) أن الامتثال الضريبي يُقصد به التزام المكلف بكافة المتطلبات القانونية المنصوص عليها في النظام الجبائي، ويتجلى ذلك من خلال تبنّي مجموعة من السلوكيات الأساسية، من أبرزها: التصريح الصادق والدقيق بالوعاء الضريبي، وحساب الضريبة المستحقة وفقًا للتشريعات السارية،

وتقديم الإقرارات الضريبية ضمن الآجال القانونية، فضلاً عن تسديد الضرائب المستحقة دون تأخير. ويُعد أي إخلال بهذه الالتزامات، سواء نتيجة الإهمال أو التعمد، شكلاً من أشكال عدم الامتثال الضريبي، مما يُقوّض فعالية النظام الجبائي ويُضعف مبدأ العدالة الضريبية (Alabede, Ariffin, & Idris, 2011).

إنطلاقا من هذه التعاريف يمكن القول أن التهرب الضريبي هو **سلوك غير مشروع يصدر عن المكلف بهدف تقليص أو تجنب دفع الالتزامات الضريبية المستحقة عليه، من خلال وسائل مخالفة للقانون، كإخفاء الدخل، أو التلاعب في السجلات المالية، أو تقديم معلومات مضللة للسلطات الضريبية .**

3. مفهوم "الدخل المفترض" وأسسه الفنية:

في ظل التحديات المرتبطة بضعف الشفافية وصعوبة التحقق من الدخول الفعلية، برز مفهوم "**الدخل المفترض** كأداة تنظيمية وتقنية فعّالة ضمن السياسات الضريبية ، لا سيما في البيئات التي يسود فيها الطابع غير الرسمي، ويعتمد هذا النموذج على **تقديرات معيارية للدخل أو الأرباح**، تستند إلى مؤشرات كمية وموضوعية مثل **الموقع الجغرافي، حجم النشاط، عدد العاملين، أو مستوى استهلاك الطاقة**، بدلاً من الاعتماد على البيانات المحاسبية التفصيلية التي يصعب التحقق منها في بعض الحالات.

ويُعد نظام الدخل المفترض **بديلاً عمليًا لنموذج التصريح الذاتي التقليدي**، ويُستخدم على نطاق واسع في إدارة الضرائب على صغار المكلفين والأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، الذين يصعب إخضاعهم للرقابة المحاسبية المنتظمة. وفي هذا السياق يُوضح Thomas(2013) أن التحدي المتعلق بتحصيل الضرائب من أصحاب الأعمال الصغيرة، والتي تُصنّف ضمن "الكيانات صعبة الخضوع للضريبة" يشكل قضية مشتركة في العديد من الدول، وقد تبنت بعض هذه الدول **أنظمة ضريبية افتراضية** تُحتسب فيها الإيرادات الخاضعة للضريبة استنادًا إلى معايير خارجية يسهل التحقق منها، بدلًا من الاعتماد على التصريحات الذاتية، مما يُسهم في تحسين الامتثال وتقليل فرص التهرب(kathleen T. , p. 114)

تبرز أهمية دراسة **مفهوم الدخل المفترض وأسسه الفنية** في ضوء تزايد لجوء العديد من الدول — ومنها الجزائر — إلى اعتماد أنظمة مبسطة للربط الضريبي، مثل نظام الضريبة الجزافية الوحيدة(IFU) ، بهدف تحسين التحصيل، وتوسيع الوعاء الضريبي وتعزيز الامتثال، وتُثير هذه الأنظمة العديد من القضايا الفنية والعدلية والإدارية، خاصة فيما يتعلق بمستوى الدقة في تقدير الدخل، ومدى التوازن بين الكفاءة المالية والعدالة الضريبية.

1.3 مفهوم الدخل المفترض:

يُعد مفهوم **الدخل المفترض** أحد الأساليب الضريبية غير التقليدية التي تلجأ إليها الأنظمة الجبائية، لا سيما في الدول النامية، من أجل فرض ضريبة على المكلفين الذين يصعب تقدير دخلهم الحقيقي بسبب غياب

سجلات مالية دقيقة، ويُعرّف (1987) **Jantscher & Tanzi** هذا المفهوم على أنه "تقدير إداري أو قانوني للدخل الخاضع للضريبة، يتم بناءً على مؤشرات غير محاسبية مثل حجم المبيعات، عدد الموظفين، أو موقع النشاط(M.C.Jantscher & Tanzi, 1987)

وتجدر الإشارة هنا إلى أن **الأولوية النسبية لهذه الأهداف** تختلف بين الدول، تبعًا لعدة عوامل، منها : **مستوى تطور الأسواق والمؤسسات، وكفاءة الإدارة الضريبية، وجودة الممارسات المحاسبية والتنظيمية لدى الشركات،** وبالتالي فإن تصميم وتنفيذ نظام الدخل الافتراضي ينبغي أن يُراعى فيه السياق المؤسسي والاقتصادي لكل بلد على حدة، كما تشير الأدبيات والتجارب الدولية أيضا كما ورد في تحليل **Slemrod & Yitzhaki** (1994) إلى أن **الدخل الافتراضي يعدّ مكونًا جوهريًا في هيكل النظام الضريبي للغالبية العظمى من الدول النامية، إن لم يكن جميعها،** وتبرز فعاليته على وجه الخصوص في السياقات التي تواجه فيها الإدارات الضريبية صعوبات جمّة في قياس القاعدة الضريبية "المثلى" أو التحقق منها أو إخضاعها للمراقبة المنتظمة، وفي مثل هذه الحالات **يُعتمد على قاعدة ضريبية افتراضية تُشتق من مؤشرات واضحة وقابلة للقياس، سواء من خلال نماذج مبسطة أو أخرى أكثر تعقيدًا** (Slemrod & Yitzhaki, 1994, p. 27) .

وفي هذا السياق يبرز kathleen (2013) أن الافراد **العاملين لحسابهم الخاص** من بين أكثر الفئات التي تُظهر **مستويات متدنية من الامتثال الضريبي،** لا سيما أولئك الناشطين في قطاعات تعتمد بدرجة كبيرة على التعاملات النقدية، وتشير التقديرات إلى أن **معدل الامتثال الضريبي لديهم لا يتجاوز 50%،** في حين يُعتقد أن نسبة التصريح الفعلي عن الدخل في بعض القطاعات النقدية لا تتجاوز **19%من إجمالي الدخل الحقيقي،** وهو ما يُبرز اتساع فجوة الامتثال والشفافية الضريبية ضمن هذه الشريحة من دافعي الضرائب (kathleen T. , p. 112).

وفي هذا الإطار أشار Wei & Wen (2023) من خلال نموذجهما التطبيقي إلى أن تطبيق معدل دوران ضريبي يتراوح بين 1.5% و2.5% من رقم الأعمال، مع تحديد سقف سنوي مناسب، يمكن أن يسهم في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي بنسبة تقدّر بـ12%. كما بيّنا أن نظام الدخل المفترض يُعد خيارًا عمليًا في البيئات التي تعاني من ضعف في الإدارة الجبائية، غير أنه يطرح عدة إشكاليات، من أبرزها الإخلال بمبدأ العدالة، وضعف الحوافز نحو تعزيز الشفافية والإفصاح الطوعي(Wen & F.Wei, 2023) .

وبناءً على ما سبق، يمكن تعريف الدخل المفترض بأنه تقدير إداري أو تشريعي للدخل الخاضع للضريبة، يُفرض عندما يصعب الوصول إلى الدخل الحقيقي، ويُحسب على أساس مؤشرات كمية أو نوعية، مثل رقم الأعمال أو حجم النشاط، ويهدف إلى تبسيط الامتثال الضريبي وتعزيز كفاءة التحصيل، خصوصًا في القطاعات غير الرسمية أو ضعيفة التنظيم.

2.3 الأسس الفنية لتقدير الدخل المفترض:

مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية، شهد هيكل الدخل تحوّلًا جذريًا خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، حيث أصبح **الدخل الناتج عن عوامل الإنتاج** أي العمل، ورأس المال، والأصول الإنتاجية هو الشكل السائد للدخل، وقد تجلى ذلك في صيغ متعددة مثل **الأجور، والأرباح، والفوائد، والإيجارات**، وكلها ناتجة عن تفاعل الأفراد والمؤسسات داخل **أسواق عوامل الإنتاج**.

ورغم هذا التحوّل، لا تزال **الأنظمة الضريبية في العديد من الدول النامية** تلجأ إلى آلية الدخل الافتراضي كوسيلة لمواجهة التحديات الهيكلية، لاسيما ضعف الامتثال الجبائي، وغياب الشفافية، وصعوبة التحقق من الدخل الحقيقي بسبب انتشار الاقتصاد غير الرسمي أو ضعف نظام الفوترة والمراقبة.

ويمكن تصنيف **الدخل الافتراضي** وفقًا لنوعية المؤشرات المستخدمة في التقدير إلى ثلاث فئات رئيسية:

- دخل افتراضي يستند إلى **مؤشرات إجمالية عامة**.
- دخل افتراضي يستند إلى مؤشرات **كمية غير مباشرة لقياس القدرة على الكسب**.
- دخل افتراضي يستند إلى **مؤشرات ذات طبيعة قيمية تُستخلص من الأداء الاقتصادي للنشاط**.

ويمثل هذا التصنيف إطارًا مفاهيميًا مهمًا لفهم كيفية تصميم الدخل الافتراضي وتكييفه مع السياق الاقتصادي والاجتماعي السائد، كما سيكون هذا التصنيف محوريًا لتحليل التجارب الدولية المقارنة وتقييم جدوى اعتماد نموذج الضريبة الافتراضية في سياقات معينة، كتجربة الجزائر في مرحلة التحول الرقمي الجبائي.

- **دخل افتراضي يستند إلى مؤشرات إجمالية عامة:**

هي أبسط أشكال الضرائب الافتراضية، حيث تُفرض ضريبة بمبلغ مقطوع بناءً على خصائص عامة للنشاط، مثل نوع المهنة أو القطاع، فعلى سبيل المثال قد تُحدد ضريبة سنوية ثابتة على سائقي سيارات الأجرة أو الحلاقين دون مراعاة تفاوت مستويات الدخل داخل نفس الفئة، وفي بعض البلدان تُصنّف المهن الحرفية أو التجارية إلى شرائح ويتم تحديد مبلغ موحد لكل شريحة، ورغم بساطتها إلا أن هذا النوع من الضرائب يفتقر إلى العدالة الأفقية لأنه يعامل المكلفين المتفاوتين في الدخل على قدم المساواة.

- **دخل افتراضي يستند إلى مؤشرات كمية غير مباشرة لقياس القدرة على الكسب:**

تُعد المؤشرات الكمية أدوات تقديرية داخلية تُستخدم لاحتساب الالتزام الضريبي على أساس السمات المادية والتشغيلية المرتبطة بطبيعة العرض داخل الوحدة الاقتصادية، دون الاعتماد على الدخل المصرح به فعليًا، وتستند هذه المقاربة إلى فرضية مفادها أن بعض الخصائص الهيكلية للنشاط مثل **حجم المنشأة، وعدد وحدات الخدمة، وحجم العمالة**، تُعبّر بشكل غير مباشر عن إمكانيات الكسب.

ولا تقتصر وظيفة هذه المؤشرات على تحديد الضريبة بشكل غير مباشر فحسب، بل يُمكن استخدامها أيضًا كقاعدة لتصنيف المكلفين ضمن **شرائح ضريبية تصاعدية**، تعكس حجم النشاط وقدرته الكامنة. فعلى سبيل المثال قد تُفرض ضريبة بمعدل 5% على المطاعم التي لا تتجاوز 20 طاولة، مقابل 10% على تلك التي تتجاوز هذا العدد، وهو ما يُضفي نوعًا من التناسبية على العبء الجبائي.

ورغم ما تمنحه هذه المؤشرات من موضوعية وعدالة نسبية، إلا أن الاعتماد عليها قد يؤدي إلى بعض الانحرافات، مثل تحفيز المكلفين على الحد من التوسّع في الحجم أو العمالة تفاديًا للضريبة، بالإضافة إلى الحاجة لآليات رقابة ميدانية للتحقق من دقة البيانات المصرّح بها، مما يزيد من التكاليف الإدارية، ويُفتح المجال أمام التهرب أو الفساد في ظل ضعف الأنظمة الرقابية.

- **الضرائب المبنية على مؤشرات قيمة غير مباشرة:**

تعتمد هذه الفئة على مؤشرات مالية كحجم المشتريات، أو رأس المال، أو التكاليف التشغيلية، لتقدير الأداء الاقتصادي للنشاط، يعتبر هذا النوع أكثر دقة من النموذجين السابقين، لكنه يتطلب توفر بيانات موثوقة عن مؤشرات السوق، كما يفرض عبئًا أكبر من حيث المتابعة والتحقق، يشير Wei & Wen (2023) إلى أن الاعتماد على حجم المبيعات كقاعدة لتقدير الالتزام الضريبي يُعد خيارًا عمليًا، نظرًا لبساطته مقارنة بتعقيد مراقبة الأرباح، التي تتطلب التحقق من الخصومات والتكاليف المُصرّح بها. ورغم أن مساهمة هذا النوع من الضرائب في الناتج المحلي الإجمالي غالبًا ما تقل عن 0.25%، فإن الهدف الأساسي لا يتمثل في تعظيم الإيرادات، بل في توسيع قاعدة الامتثال الضريبي، لا سيما في الاقتصاديات ذات الطابع غير الرسمي المرتفع(Wen & F.Wei, 2023, p. 03) ، وانسجامًا مع هذا التوجه يضيف kathleen (2013) أن السياسات الضريبية الحديثة تسعى إلى تعزيز الإبلاغ المعلوماتي من قبل أطراف ثالثة كبديل فعال عن التوسّع في التدقيق المباشر، ومن الأمثلة البارزة على ذلك أن أكثر من 35 اقتصادًا من الاقتصادات النامية والناشئة تعتمد حاليًا نظامًا افتراضيًا لضريبة الدخل يستند إلى حجم المبيعات بالنسبة للمؤسسات الصغيرة ورواد الأعمال، كما تتبنى بعض الدول المتقدمة هذا النهج أيضًا، مثل النمسا، وفرنسا، وإيطاليا، والبرتغال، التي توفر خيار نظام ضريبي مبسط قائم على المبيعات لأصحاب الأنشطة الفردية والشركات الصغيرة، ومن الأمثلة كذلك التشريعات التي أقرّها الكونغرس ووزارة الخزانة الأمريكية، والتي تلزم شركات بطاقات الائتمان بالإبلاغ عن إجمالي المدفوعات التي يتلقاها التجار، ما يعزز الشفافية ويُسهّل من عمليات المطابقة الضريبية (kathleen T. , p. 125).

4. الخلفية والهدف من نموذج الدخل المفترض التجربة الايطالية:

تمثل مشكلة التهرب الضريبي في إيطاليا واحدة من أكثر التحديات تعقيدًا وأهمية التي تواجه الاقتصاد الايطالي، فقدرة الدولة على توفير بنى تحتية فعالة، ورعاية صحية شاملة، وتعليم عالي الجودة، وبرامج اجتماعية متكاملة تعتمد بشكل جوهري على تحصيل الإيرادات الضريبية بفعالية وكفاءة، وعندما يفشل

النظام الضريبي في تحقيق ذلك بسبب التهرب، تتعرض هذه الخدمات لضغوط مالية كبيرة، مما يؤدي إلى تفاقم الفجوات الاجتماعية وتعميق عدم المساواة الاقتصادية.

تعود جذور ظاهرة التهرب الضريبي في إيطاليا إلى تداخل مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تجعل من معالجة هذه الظاهرة تحديًا متعدد الأبعاد، من بين هذه العوامل يأتي الاقتصاد غير رسمي في مقدمة الأسباب، إذ تشير تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2019)OECD إلى أن نسبة ما بين 15% و20% من الناتج المحلي الإجمالي الإيطالي ينشأ من أنشطة اقتصادية غير موثقة وغير مسجلة رسميًا، ما يعني أن جزءًا كبيرًا من المعاملات المالية لا يخضع لأي رقابة ضريبية أو قانوني(OECD, 2019, p. 12) ، هذه الأنشطة تتراوح بين الأعمال الحرة الصغيرة، والوظائف المؤقتة، والاقتصاد الموازي، وحتى بعض أشكال التجارة غير القانونية، مما يعقد من مهمة السلطات الضريبية في تحديد الإيرادات الحقيقية التي ينبغي فرض الضرائب عليها.

إلى جانب ذلك، تلعب **الثقافة الضريبية** دورًا محوريًا في تعميق هذه المشكلة، حيث تتسم بعض المناطق في إيطاليا، خاصة في الجنوب، بضعف الوعي بأهمية دفع الضرائب، بل وأحيانًا بمقاومة مجتمعية راسخة تجاه هذا الواجب المدني(Pinna & Palma, 2016, pp. 44–45) ، يعود هذا الضعف في الالتزام الضريبي إلى عوامل تاريخية واجتماعية متعددة، منها شعور المواطنين بعدم تحقيق الدولة للعدالة في توزيع الموارد، وغياب الثقة في مؤسسات الحكم، فضلاً عن تأثير العادات والتقاليد المحلية التي قد تبرر التهرب أو التجنب الضريبي كجزء من السلوك الاقتصادي اليومي.

كما تضاف إلى هذه العوامل **التعقيدات القانونية والبيروقراطية** التي تكتنف النظام الضريبي الإيطالي، حيث يخلق التعقيد التشريعي وكثرة اللوائح المتداخلة فجوات وثغرات قانونية يمكن استغلالها لتحقيق التهرب أو التهرب الجزئي. فالنظام الضريبي في إيطاليا يتميز بوجود العديد من الاستثناءات، والإعفاءات، والتعديلات التي تتطلب فهمًا دقيقًا وخبرة قانونية متقدمة، الأمر الذي يمنح المتخصصين في التهرب فرصة استغلال هذه الثغرات لصالحهم، مما يحد من قدرة السلطات على تحصيل الضرائب المستحقة.

تتضافر هذه العوامل الثلاثة بشكل معقد لتؤثر سلبًا على كفاءة وفعالية نظام التحصيل الضريبي التقليدي، الذي يعتمد في جوهره على البيانات المصرح بها من قبل المكلفين بأنفسهم، وبسبب ذلك فإن الاعتماد فقط على الإقرارات الضريبية لا يكفي لقياس الدخل الحقيقي أو لتحديد مقدار الضرائب الواجب دفعها بدقة، مما يستوجب تطوير أدوات وأساليب متقدمة قادرة على الكشف عن التفاوتات بين الدخل المعلن ومستوى المعيشة الفعلي، كخطوة ضرورية نحو تعزيز العدالة الضريبية وتحسين قدرة الدولة على تمويل برامجها التنموية والاجتماعية بشكل مستدام.

5. الأساس القانوني والاقتصادي لنموذج الدخل المفترض **الرقمي** :

وفقًا لوكالة الإيرادات الإيطالية "يستند نموذج الدخل المفترض الرقمي إلى المادة 38 من المرسوم الرئاسي رقم 1973/600، المعدّل بالمادة 22 من المرسوم التشريعي رقم 2010/78، ويهدف إلى تعزيز فعالية التدقيق الضريبي من خلال مقارنة الدخل المُصرّح به بالنفقات الفعلية. يُطبق هذا النظام على دخول عام 2009 وما بعده، ويستند إلى بيانات شخصية مستخلصة من السجل الضريبي أو مقدّمة من هيئات عامة وخاصة، وفقاً للتشريعات المعمول بها، ويُراعى في ذلك قانون حماية البيانات الشخصية.

وتُعدّ وكالة الإيرادات الإيطالية الجهة المُراقبة للبيانات، وتُفوض شركة So.Ge.I كمُعالج بيانات خارجي. ويحقّ للأفراد، بموجب المادة 7 من المرسوم التشريعي 2003/196، الاطلاع على بياناتهم الشخصية أو طلب تصحيحها أو حذفها عند الاقتضاء، دون الحاجة إلى موافقة مسبقة لمعالجة هذه البيانات، باعتبار أن الجهة القائمة هي هيئة عامة"(agenziaentrate.gov.it, 2009) .

ووفقًا لمركز الدراسات والتحليلات الضريبية الدولية الفرنسي" يُعدّ نظام الدخل المفترض الرقمي **Redditometro** بمثابة روبوت ضريبي ذكي، يستند إلى خوارزميات تحليلية متقدمة تهدف إلى رصد الفجوات بين الدخل المصرّح به والسلوك الاستهلاكي الفعلي للأفراد، ويتمثل الغرض الأساسي من هذا النظام في الكشف عن حالات التهرب الضريبي، لا سيما تلك التي يُصرّح فيها بدخل متدنٍ نسبيًا في حين تعكس أنماط الإنفاق مستوى معيشيًا لا ينسجم مع ذلك الدخل، ويُعدّ هذا النهج استجابة مباشرة لظاهرة "التظاهر الزائف بالفقر"، التي تمثل أحد التحديات الجوهرية أمام الإدارة الضريبية الايطالية، و يعتمد هذا النموذج على بيانات إحصائية مفصّلة يقدمها المعهد الايطالي للإحصاء (ISTAT) ، حيث تُصنف الأسر الإيطالية إلى مجموعات مرجعية وفقًا للمنطقة الجغرافية، وحجم الأسرة، ونمط الاستهلاك. وفي حال وجود انحراف كبير بين دخل الأسرة المصرّح به ومستوى معيشتها المفترض إحصائيًا، يُصنف الملف كحالة ذات مخاطر مرتفعة"، مما يبرر فتح تحقيق ضريبي. وتُشير البيانات إلى أنه في عام 2016 فقط، تم تنفيذ أكثر من 35,000 عملية تفتيش بناءً على مؤشرات " Redditometro (etudes-fiscales-internationales, 2013).

هذا المفهوم الاقتصادي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بنظرية الاقتصاد السلوكي ونظرية الدخل والإنفاق، حيث يُفترض أن الأفراد يسعون إلى تحقيق توازن بين ما يكسبونه وما ينفقونه، ولا يمكن أن يستمروا في الإنفاق بما يفوق مواردهم الشرعية إلا إذا كانوا يلجئون إلى وسائل تمويل غير معلنة، الأمر الذي يشير بدوره إلى وجود أنشطة اقتصادية أو مصادر دخل غير موثقة رسميًا، وهذا التوازن بين الدخل والإنفاق هو محور النموذج، إذ يقوم على مبدأ أن **الفجوة أو التفاوت بين ما يُصرح به من دخل وبين نمط الإنفاق الفعلي تمثل علامة تحذيرية قوية للتهرب الضريبي** (Pinna & Palma, 2016, pp. 44-45) .

6. السياق الرقمي للتحول الضريبي في الجزائر

شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة تطورًا تدريجيًا في مجال رقمنة الإدارة الضريبية، من خلال اعتماد عدد من المنصات الرقمية على غرار "Jibaya'Tic" و"Moussahama'Tic"، التي تهدف إلى تسهيل عمليات التصريح والدفع الإلكتروني للضرائب، كما أتاح إدراج خدمة إصدار وتحميل شهادات C20 إلكترونيًا تقليصًا ملموسًا في الوقت والجهد الإداري المطلوب من طرف المكلفين بالضريبة، إلى جانب ذلك ساهمت هذه المبادرات الرقمية في تعزيز درجة الشفافية وتحسين مستويات الثقة بين دافعي الضرائب والإدارة الجبائية، غير أن عملية التبني التقني لهذه المنصات ما تزال تواجه تحديات حقيقية، لاسيما من حيث محدودية الانتشار والتوظيف الفعّال، خصوصًا في المراحل الأولى من التنفيذ.

1.6. ضرورة اعتماد نموذج الدخل المفترض الرقمي في السياق الجزائري

يعتمد النظام الضريبي الجزائري في صيغته الحالية على مبدأ التصريح الذاتي، وهو ما يُنتج فجوات ملحوظة بين الدخل المُصرّح به فعليًا والقدرة الحقيقية على الإنفاق، لا سيما في ظل غياب منظومة تحليلية قادرة على رصد التباينات السلوكية التي تُخفي أنماطًا متعددة من التهرب الضريبي، ويكتسي هذا التحدي طابعًا أكثر تعقيدًا في سياقات اقتصادية تشهد مستويات متفاوتة من النشاط غير المهيكل، من هذا المنطلق تبرز الحاجة إلى اعتماد نموذج *دخل مفترض* قائم على الذكاء الاصطناعي، والذي يُمثل نقلة نوعية في أدوات الرقابة الجبائية الذكية.

يتيح هذا النموذج قدرة تحليلية متقدمة تشمل ما يلي:

- الكشف عن حالات التهرب الضريبي من خلال تحليل أنماط الإنفاق، التي تعكس واقعًا مالياً مغايرًا لما يتم التصريح به رسميًا؛
- التكامل بين قواعد بيانات متعددة تشمل المعلومات البنكية، العقارية، الاستهلاكية، والتأمينية، ما يسمح ببناء ملف اقتصادي شامل لكل دافع ضريبة؛
- توجيه عمليات التفتيش والتدقيق نحو الحالات الأعلى مخاطرة، انطلاقًا من مؤشرات موضوعية تنتجها خوارزميات الذكاء الاصطناعي.

غير أن نجاح التحول نحو نظام رقابي ذكي لا يُبنى على الأسس التقنية فحسب، بل يتطلّب إطارًا تشريعيًا متكاملًا يضمن التوفيق بين فعالية الإجراءات الرقابية وحماية الحقوق الدستورية للمكلّفين، ولا سيما ما يتعلق بسرية المعطيات الشخصية، وحق الاعتراض والطعن، وضمانات الشفافية والمساءلة. ويقتضي اعتماد نموذج *الدخل المفارض الرقمي* إرساء آليات قانونية واضحة، مثل تفعيل مبدأ حق المكلف في الدفاع

والتفاعل مع الإدارة الضريبية، وتوفير مسارات مراجعة قضائية مستقلة، إلى جانب اعتماد معايير متقدمة لتشفير البيانات وضمان أمنها وفقًا لأفضل الممارسات المعترف بها دوليًا.

علاوة على ذلك، يُمثّل البُعد الاجتماعي عاملًا حاسمًا في مدى قابلية هذا النموذج للتطبيق والنجاح؛ إذ يتوقف الأمر بدرجة كبيرة على مستوى الثقة التي يُوليها المواطنون للمنظومة الجبائية ومدى إدراكهم لعدالتها. ففي حال غياب ثقافة الامتثال الطوعي، واستمرار مظاهر الارتياب المتبادل بين المكلفين والإدارة، قد تتحوّل هذه الآلية – رغم ما توفره من قدرات تقنية متقدمة – إلى عنصر مقاومة مجتمعية، خاصة في السياقات التي تعاني من هشاشة الحوكمة وضعف الشفافية المؤسسية.

وفي هذا الإطار، يشكّل دمج نموذج *الدخل المفترض* ضمن رؤية وطنية شاملة للتحول الرقمي فرصة استراتيجية لإعادة بناء العلاقة بين الدولة والمكلف، والانتقال من منطق الرقابة التقليدية المتأخرة إلى نموذج استباقي يستند إلى التحليل الذكي، ويعزز من فعالية التحصيل الضريبي مع الحفاظ على الحقوق الأساسية وسيادة مبادئ العدالة الجبائية.

2.6. التصور التقني المقترح لتطبيق نموذج دخل مفترض رقمي في الجزائر

يتطلب تفعيل نموذج دخل مفترض رقمي في السياق الجزائري تبني مسار تقني ممنهج يتضمن مجموعة من الخطوات العملية، الكفيلة بتحقيق التكامل بين البنية الرقمية الحالية والأدوات الذكية المقترحة، ويهدف هذا التصور إلى بناء نظام رقابي ذكي قادر على تحليل الفجوات بين الإنفاق الفعلي والدخل المصرّح به، بما يساهم في تحسين الامتثال الضريبي والعدالة الجبائية، ومن بين أهم المسارات التقنية نذكر ما يلي:

أولًا: بناء قاعدة بيانات متكاملة

المرحلة التمهيدية لتنفيذ هذا النموذج تقوم على تجميع وربط قواعد البيانات المتاحة لدى مختلف الهيئات، بما في ذلك الإدارة الضريبية، والسجلات العقارية، والمعلومات البنكية، وبيانات شركات التأمين، بالإضافة إلى المعطيات الإحصائية الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء، يتيح هذا التكامل تكوين صورة شاملة ودقيقة عن الوضع المالي والاجتماعي لكل مكلف، مما يمكّن من رصد سلوك الإنفاق الحقيقي وربطه بمصادر الدخل.

ثانيًا: تصنيف وتحليل أنماط الإنفاق

بمجرد جمع البيانات، تأتي مرحلة تنظيمها ضمن فئات إنفاق محددة تعكس طبيعة الاستهلاك لدى الأفراد والأسر، يقترح هنا تقسيم الإنفاق إلى بنود مفصلة موزعة على فئات رئيسية مثل السكن، النقل، الصحة،

التعليم، الترفيه، والخدمات المالية، وتُعدّل هذه الفئات بشكل مرن حسب المتغيرات الاجتماعية والمهنية لكل مجموعة من المكلفين، مما يسمح بمواءمة النموذج مع الواقع المتنوع داخل المجتمع الجزائري.

ثالثًا: تقدير الفجوة بين الإنفاق والدخل

تُعد هذه المرحلة محورية في أداء النظام، حيث يتم تحديد ما إذا كان هناك تفاوت غير مبرر بين الإنفاق المُلاحظ والدخل الذي يصرّح به المكلف، إذا تجاوزت هذه الفجوة مستوى معين يُعتبر مشكوكًا فيه، تُفعّل آليات التحليل لتحديد احتمالية التهرب الضريبي، تعتمد هذه الآليات على نماذج ذكية قادرة على تصنيف حالات الخطر بدقة وتحديد الأولويات في الرقابة.

رابعًا: استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في التقييم

يلعب الذكاء الاصطناعي دورًا جوهريًا في تشغيل نموذج الدخل المفترض، حيث يتم استخدام تقنيات مثل التعلم الآلي لتدريب النظام على التعرف على الأنماط المشكوك فيها، وكشف الحالات الشاذة التي لا تتماشى مع القواعد المعتادة للإنفاق والدخل، كما تُستخدم أدوات تحليل الشبكات المالية والاجتماعية لتحديد الارتباطات بين الأفراد والكيانات، مما يساعد على كشف أشكال التهرب المنظم أو الشبكي، وتُعرض النتائج عبر واجهات تفاعلية تسمح للموظف الضريبي بفهم وتحليل الحالات المعقدة بكفاءة.

خامسًا: إدراج ضمانات قانونية لحماية الحقوق

لا يمكن تنفيذ هذا النموذج دون توفير إطار قانوني يضمن حماية الحقوق الفردية للمكلفين، يشمل ذلك تفعيل الحق في الدفاع، عبر إتاحة الفرصة للطعن في التقديرات ومناقشتها قبل اتخاذ أي إجراء إداري، كما يجب توفير قنوات مراجعة قضائية شفافة، وتطبيق بروتوكولات أمنية متقدمة لتأمين البيانات الشخصية، بما يرسخ الثقة في النظام ويمنع إساءة استخدام المعطيات.

7. الفرص المحققة من إدماج نموذج الدخل المفترض في البيئة الضريبية الجزائرية

يُمثّل تبنّي نموذج **دخل مفترض رقمي** لحظة مفصلية في مسار التحوّل الرقمي للإدارة الجبائية الجزائرية، نظرًا لما ينطوي عليه من إمكانيات غير مسبوقة في تعزيز فعالية الرقابة، وترشيد التحصيل الضريبي، وتقليص الفجوة بين الدخل المصرّح به والدخل الحقيقي من خلال تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل النفقات الفعلية، غير أن أهمية هذا النموذج لا تقتصر على أبعاده التقنية والإجرائية فحسب، بل تمتد لتشمل أثرًا بنيويًا على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، فمن جهة يُنتظر أن يسهم في إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمكلّف الضريبي، عبر ترسيخ ثقافة الامتثال الطوعي وتعزيز ثقة المواطن في عدالة النظام الجبائي وشفافيته، ومن جهة أخرى يمكن أن يشكّل أداة فاعلة في توسيع الوعاء الضريبي دون زيادة العبء على الملتزمين، مما يدعم العدالة التوزيعية ويعزز الاستقرار الاقتصادي في ظل الضغوط المالية المتزايدة، بذلك

يغدو نموذج الدخل المفترض الرقمي ليس مجرد أداة رقابة فقط، بل جزءًا من مشروع إصلاح ضريبي شامل يعكس إرادة الدولة في بناء نموذج جبائي عصري أكثر كفاءة، وأكثر عدالة، وأكثر تفاعلًا مع السياق الرقمي والاجتماعي الجديد، وبالنظر إلى هذا السياق فإن تبنّي نموذج دخل رقمي مفترض في الجزائر لا ينبغي أن يكون مجرّد استنساخ آلي للتجربة الإيطالية، بل توطينًا مدروسًا يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الاجتماعية، والواقع الاقتصادي، ومستوى الثقة بين المواطن والإدارة، إن نجاح هذا النموذج في السياق الجزائري سيعتمد في نهاية المطاف على القدرة على المزج بين الابتكار الرقمي والضمانات المؤسسية، من أجل بناء نظام ضريبي أكثر عدالة وفعالية واستدامة.

ويمكن تلخيص أبرز الفرص المحققة من إدماج نموذج الدخل المفترض الرقمي في البيئة الضريبية الجزائرية في ثلاث مخرجات استراتيجية رئيسية، كما يلي:

1.7. رفع كفاءة التحصيل الضريبي عبر استهداف التدقيق الذكي

في الأنظمة الجبائية التقليدية غالبًا ما تعتمد إدارات الضرائب على أساليب رقابية محدودة النطاق، مثل التدقيق العشوائي أو المعتمد على البلاغات، وهي آليات تستهلك وقتًا وموارد بشرية معتبرة دون أن تُفضي بالضرورة إلى نتائج فعّالة في مكافحة التهرب الضريبي، على النقيض من ذلك يعتمد هذا النموذج الرقمي على مقاربة استباقية ترتكز على تحليل الفجوة بين الدخل المصرّح به والإنفاق الفعلي، باستخدام خوارزميات ذكية تقوم بتحديد الحالات ذات المخاطر العالية بدقة، وتوجيه الموارد الرقابية نحوها بشكل انتقائي.

فعلى سبيل المثال، إذا صرّح أحد المكلفين في الجزائر بدخل سنوي لا يتجاوز 1.5 مليون دينار، في حين تشير بيانات إنفاقه (المجمعة من مصادر مثل المصاريف العقارية، الرحلات الدولية، أو الأقساط التأمينية) إلى نفقات تفوق 4 ملايين دينار، فإن النظام يُطلق إشارة تنبيه تلقائية، ويتم تصنيفه ضمن فئة المخاطر المرتفعة، ما يبرر فتح تحقيق معمّق حول صحة الإقرار الجبائي.

2.7. تقليص الفجوة الضريبية وتوسيع القاعدة الضريبية الفعلية

يُعدّ اتساع الفجوة بين الدخل الحقيقي والدخل المصرّح به من أبرز التحديات التي تواجه الأنظمة الجبائية في البلدان النامية، ومنها الجزائر، لا سيّما في القطاعات التي يصعب تتبّع تدفقاتها النقدية، مثل الحِرف والمهن الحرة، التجارة بالتجزئة، العيادات الخاصة، أو الأنشطة العقارية غير المسجلة بالكامل، وتُفضي هذه الفجوة إلى تقليص القاعدة الجبائية الفعلية، مما يُضعف العدالة الجبائية ويحدّ من قدرة الدولة على تعبئة الموارد الداخلية.

بناءً على هذه المقاربة، فإن تطبيق نموذج دخل رقمي في الجزائر يُمكن أن يسهم في توسيع القاعدة الجبائية الواقعية من خلال كشف الفروقات السلوكية في شرائح مهنية مشابهة، مثل العيادات الخاصة، مكاتب

المحاماة، أو التجار في الأسواق الكبرى، الذين غالبًا ما يُصرّحون بدخول تقل بكثير عن إنفاقهم الحقيقي، وبتوجيه التدقيق نحو هذه الحالات بناءً على مؤشرات كمية واضحة، يمكن تحسين الكفاءة الرقابية، وتخفيض معدلات التهرب، وخلق بيئة جبائية أكثر عدالة وشمولًا.

3.7. تعزيز العدالة الجبائية وترسيخ الثقة بين الإدارة والمكلفين

لا يكفي التحول الرقمي في حدّ ذاته لضمان علاقة شفافة ومتوازنة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة؛ إذ يجب أن يكون النظام الجبائي قائمًا على مبادئ العدالة والمساواة أمام القانون، حيث يشعر جميع المواطنين بأنهم يُعاملون دون تمييز أو انتقائية، وفي هذا السياق يمثل هذا النموذج الرقمي نموذجًا متقدمًا لتقدير الدخل استنادًا إلى مؤشرات موضوعية وشفافة، مثل نمط الاستهلاك، وعدد الممتلكات، ونفقات التعليم أو السفر، وهي مؤشرات تُطبّق على الجميع دون استثناء، ما يُسهم في تقليص فرص التهرب الضريبي وتعزيز الثقة في الإدارة الجبائية.

خاتمة:

يمثل اعتماد نظام ذكي لتقدير الدخل خطوة طموحة نحو إصلاح المنظومة الجبائية، غير أن نجاحه في السياق الجزائري يظل مشروطًا بتجاوز عدد من التحديات البنيوية والتنظيمية، في مقدمة هذه التحديات يبرز النقص في الكفاءات التقنية المتخصصة في مجالات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات داخل الإدارة الضريبية، إضافة إلى محدودية قابلية البنية التحتية الرقمية للتكامل مع قواعد البيانات المتعددة، وهو شرط أساسي لفعالية الأنظمة الذكية، كما أن البيئة الإدارية قد تُبدي مقاومة داخلية نتيجة ارتباطها بأساليب عمل تقليدية يصعب تجاوزها بسهولة، ويُضاف إلى ذلك البعد المجتمعي المرتبط بحساسية الخصوصية، خاصة في ما يتعلق باستخدام البيانات الشخصية ضمن نظم آلية للرقابة الضريبية، مما قد يثير شكوكًا بشأن الأمان والشفافية.

ولمواجهة هذه التحديات، يُقترح تبني مجموعة من الإجراءات الاستراتيجية، أولها تنفيذ مشروع تجريبي محدود في ولاية نموذجية لقياس الأداء وتحديد نقاط القوة والقصور، كما ينبغي إرساء شراكات فعالة مع الجامعات ومراكز البحث لتشكيل فرق متعددة التخصصات تجمع بين المعرفة التقنية والخبرة الجبائية. وفي السياق نفسه، يُعدّ الاستثمار في تكوين وتأهيل الموارد البشرية أمرًا حيويًا، من خلال إطلاق برامج داخلية تُعزّز المهارات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، ويوازي ذلك ضرورة تطوير إطار قانوني وتنظيمي واضح يضمن حماية البيانات الشخصية ويُحدّد آليات الشفافية والمساءلة.

وأخيرًا من المهم إطلاق حملات توعوية شاملة تستهدف بناء ثقة المكلفين وشرح أهداف النظام وفوائده، مع التأكيد على دوره في تعزيز العدالة الجبائية وليس في التضييق أو العقاب، بهذه المقاربة المتكاملة يمكن الانتقال التدريجي نحو نموذج جبائي أكثر عدالة وفعالية، يقوم على استخدام التكنولوجيا في خدمة الشفافية والامتثال الطوعي.

المراجع:

1. Alabede, J. o., Ariffin, Z., & Idris, k.(2011), Determinant of tax compliance behaviour: A proposed model for Nigeria. International research jornal of Finance and Economics 78(01).
2. Alleyne, P., & Harris, T. (2017), Antecedent of taxpayers intentions to engage in tax evesion: Evidence from Barbados. Journal of Financial Reporting and Accounting 15(1).
3. kathleen, T. (2013) presumptive collection: a prospect theory approach to increasing small business tax compliance. carolina school of law. tax law Review.
4. Lamaj, M. (2023), Economic crime: Tax evasion in a developing country. open jornal of business and management.
5. M.C.Jantscher, & Tanzi, v.(1987), presumptive income taxation: administrative, efficiency, and equity aspect. International Monetry Fund. IMF Working Paper No 87/054.
6. OECD. Tax adminstration 2019. OECD.
7. Pinna, A., & Palma, G.(2016), Tax evasion and compliance in italy. European Journal of Laze and Economcs 41(1).
8. Saxunova, D., & szalia, R. (2017). compating tax evasion . sustainable Economic Development innovation management and global growth.
9. Slemrod, J., & Yitzhaki, s.(1994), Analiyzing the standard deduction as a presumtive tax. International Tax qnd public Finance 1(1).
10. Wen, J., & F.Wei.(2023), Designing a presumptive incom tax based on turnover in countries with large informal sectors. IMF Working Paper.

11. www.agenziaentrate.gov.it. (2013). Consulté le 08 19, 2025, sur www.agenziaentrate.gov.it/portale/documents/20143/326240/informativa%2Btrattamento%2Bdati%2Bpersonali%2Bredditometro.pdf/2c4f99c7-dd71-9405-d8b7-cb7d5de64e97.

12. etudes-fiscales-internationales. (2013, 01 18). Consulté le 08 19, 2025, sur www.etudes-fiscales-internationales.com/apps/m/